

نحو إستعادة النقود ذاتية القيمة في النظام المالي العالمي

- الدينار الذهبي والدرهم الفضي أمودجا-

د. بوخاري لولو

جامعة محمد البشير الإبراهيمي - برج بوغريغ - الجزائر

lah.bouk@yahoo.fr

ملخص

يسلط هذا البحث الضوء على إحدى القضايا المهمة في النظام المالي العالمي، ألا وهي قضية استرجاع النقود ذاتية القيمة في النظام المالي العالمي، وذلك بعد إدراك نخبة من العلماء والمفكرين والقادة من الدول الإسلامية لخطورة النظام المالي العالمي الراهن والمؤسسات التابعة له، وإدراكهم أيضا لخطورة النظام النقدي العالمي القائم على النقود الورقية، فقد تطرقنا في المحور الأول إلى عودة الاهتمام بالذهب في النظام المالي العالمي، أما المحور الثاني فقد سلط الضوء على عودة الدينار الذهبي والدرهم الفضي من ماليزيا، وعالجنا في المحور الثالث التجربة الماليزية والاندونيسية في استخدام الدينار الذهبي والدرهم الفضي أما المحور الرابع والأخير فقد تطرقنا فيه إلى بعض التجارب الغربية الراهنة في تبني العملة الذهبية والفضية.

كلمات مفتاحية: الدينار الذهبي، الدرهم الفضي، الذهب، النقود ذاتية القيمة، النظام المالي العالمي.

تصنيف JEL: E42.

Abstract

This study shed some light on one of the important current issues in the global financial system; namely, the restoring of money with intrinsic value. A group of scientists, thinkers and leaders from the Islamic countries had become aware of the seriousness of the current global financial system and its institutions, and also their perception of the risk of the global monetary system based on fiat money. The first section deals with the gold dinar as an international currency Dominant on the international monetary relations, the second section contains the Gold back on centre stage of the global financial system. The third section shed the light on the return of Gold dinar And Silver Dirham in Malaysia. The fourth section includes some current western experiences in the adoption of the gold and silver currency.

Key words : Gold Dinar, Global financial system, Silver Dirham , money with intrinsic value , Gold.

JEL classification: E42.

مقدمة:

يشهد النظام المالي العالمي اليوم فوضى نقدية وانتشار الأزمات بصفة دورية، نتيجة استبعاد الذهب من التداول الرسمي ونزع الصفة النقدية عنه، بعد أن أدى هذه الوظيفة لأزيد من 5000 سنة، ففي أعقاب الحرب العالمية الثانية وُضِعَ نظام يعتمد على قابلية تحويل الدولار، وبعد اختيار نظام بريتون وودز سنة 1971 وانتشار نظم الصرف العائمة بين الاقتصادات المتقدمة ابتداء من سنة 1973، تم إلغاء الذهب من النظام النقدي الدولي وانتزعت الصفة النقدية عنه. وقد أصبح من الواضح أن استخدام الدولار الأمريكي أو أي عملة ورقية أخرى (في المعاملات الدولية) لا يصح أن يوضع موضع الذهب أو أن يقوم بالدور الذي يقوم به الذهب، قد لا يكون هناك مبررا كافيا لأن يصبح الدولار الأمريكي قاعدة النظام النقدي الدولي في ظل العجز المتنامي في ميزان المدفوعات الأمريكي والأزمات الدورية التي تعصف بالاقتصاد العالمي، فهل يستطيع الدولار أن يقف موقف الذهب في عالميته، وعدم تحيزه واستمراره وقوته الذاتية التي منحها له القرون الطويلة.

إشكالية الدراسة: عاد الاهتمام بالذهب في العصر الحالي بعد الدمار الذي خلفته أزمة جنوب شرق آسيا باقتصادات نادى رئيس الوزراء الماليزي السابق محمد مهاتير الدول الإسلامية والنامية بضرورة استعادة النقود ذاتية القيمة الصحيح وحرية اختيار الناس لوسيلة التبادل التي يريدونها من أجل تفاعلي التلاعب بقيمة العملة وأداء وظيفتها كمخزن للقيمة وحمايتها من التقلبات. ومن خلال ما سبق تتجلى إشكاليتنا فيما يلي:

لماذا عاد الاهتمام مجددا بالنقود ذاتية القيمة في الوقت الراهن بالذات؟ وما هو واقع النقود ذاتية القيمة في

النظام المالي العالمي بعد بعض المحاولات الدولية لاستعادتها مجددا إلى التداول في النظام المالي العالمي؟

المنهجية المتبعة: اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي وهو ما يتماشى وطبيعة البحث.

أهمية الدراسة: تعود أهمية هذه الدراسة إلى عدة أسباب، منها المنحى العالمي المتزايد للمطالبة بضرورة استعادة الذهب لدوره على مستوى النظام النقدي الدولي نتيجة الفوضى السائدة في العلاقات النقدية الدولية. يرى الفائزين بجائزة نوبل في الاقتصاد موريس آليه وروبرت مندل ضرورة إجراء إصلاح مناسب للنظام النقدي الدولي جدير بأن يساهم في المستقبل بتحقيق التوازنات الكبرى، ويرى آليه أن هذا الإصلاح يتطلب توفر مجموعة من الشروط التي يمكن إجمالها فيما يلي: التخلي بصورة كاملة عن الدولار بوصفه وحدة حساب وأداة تبادل ومخزن قيمة على الصعيد الدولي، وضرورة استعادة دور الذهب في النظام المالي العالمي.

أهداف الدراسة: تهدف الدراسة إلى مايلي:

- تسليط الضوء على إحدى القضايا المهمة والخطيرة في النظام المالي العالمي.
- معرفة سبب عودة الاهتمام بالنقود ذاتية القيمة في الوقت الراهن.

- التعرف على بعض التجارب لدول إسلامية وغربية في مجال استعادة النقود ذاتية القيمة.
- معرفة أهمية هذه النقود في حماية القوة الشرائية من التدهور وفقدان قيمة النقود.

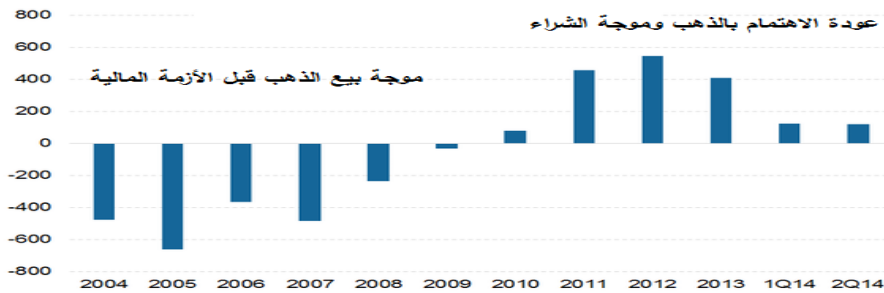
أولاً: عودة الاهتمام بالذهب في النظام المالي العالمي:

لعب الذهب عبر العصور المختلفة دوراً محورياً في كل الأنظمة النقدية، إذ كان جزءاً لا يتجزأ من أي نظام نقدي كأداة لقياس مختلف القيم ووسيلة للتبادل وخبز للقيمة، إلا أن الوضع قد اختلف مع اختيار نظام بريتون وودز وسيادة نظام التعويم، ونزع الصفة النقدية عن الذهب، ورغم ذلك يبقى الذهب يحتفظ بخصائص العملة الجيدة، فهو وسيلة للتحوط من انخفاض قيمة الدولار الأمريكي، كما يستخدمه المستثمرون كأداة للاحتفاظ بالثروة خصوصاً عندما تنتهج الحكومات سياسات تضخمية، وتعتبره البنوك المركزية جزءاً لا يتجزأ من احتياطات صرفها، فهو يساعد على تنويع الاحتياطات وتخزين الثروة وتفادي المخاطر الجيوسياسية، ويتوقع أن يلعب الذهب دوراً مهماً في المستقبل للحماية من مخاطر النقود الورقية.¹

شهدت احتياطات الذهب نمواً معتبراً، حتى أثناء الأزمة المالية العالمية، فقد نمت بين الربع الرابع من سنة 2007 والربع الأول من سنة 2012 بنسبة 4,3%، أي بزيادة قدرها، 1286 طناً (متضمنة مشتريات الصين والعربية السعودية)، كما يوضح ذلك الشكل رقم (10)، و يتضح من خلال بيانات مشتريات الذهب للبنوك المركزية أنه خلال سنة 2010 بلغت 100 طن، لتقفز في سنة 2011 إلى 400 طن، تحولت البنوك المركزية بعد عقود من كونها البائع الرئيسي للذهب إلى المشتري الرئيسي له.

أما عن المشترين الرئيسيين للذهب خلال هذه الفترة فهي كما يلي: الصين (454 طن)، روسيا (445 طن)، بالإضافة إلى الهند، العربية السعودية، المكسيك، تركيا، حيث أضافت أكثر من 50 طن لاحتياطياتها.²

الشكل رقم (01): تحول البنوك المركزية إلى الذهب (الوحدة: طن)



Source: World Gold Council. World Gold Council, **Gold, the renminbi and the multi-currency reserve system**, London, January 2013, p 38.

يقوم النظام النقدي الدولي الراهن مثل سابقه من الأنظمة على الذهب، حيث تحتفظ البنوك المركزية والخزينة العامة في مختلف دول العالم بالذهب كأصول احتياطية، وإذا كان بإمكان الحكومات والبنوك المركزية تخفيض قيمة النقود الورقية، فإن ذلك غير ممكن مع الذهب الذي يحمل قيمة ذاتية، وبدون قاعدة الذهب لا يمكن للجمهور أن يمنع الحكومات من تبني سياسات نقدية ومالية مزعجة للاستقرار الاقتصادي، وذلك إما لتغطية العجز المالي أو خفض قيمة الديون العامة.

تتميز معظم الاستثمارات (الأسهم، والسندات، والذهب والسلع) بأن لديها قيمة ذاتية أو جوهرية، تبرر الاستثمار، فبالنسبة للأسهم والسندات تتبع القيمة الذاتية لها من الدخل السنوي، وبالتالي فإن معرفة سلوك القيمة الذاتية لهذه الأصول تؤدي إلى تبني استراتيجية ناجحة لتخصيص الموارد، اختيار الوقت الجيد والمناسب لاتخاذ القرار، أما بالنسبة للاستثمارات التي لا تدر دخلاً كالذهب والسلع الأخرى، فإن قيمتها الذاتية يمكن قياسها بالنسبة لاحتياجات الصرف النقدية للبنوك المركزية.³

أثبتت العديد من الدراسات أن الذهب يلعب دور ملاذ آمن في الحماية من الخسائر في أسواق الأسهم والسندات، فقد توصل (Lucey and Baur 2006) إلى شواهد تثبت ذلك، كما توصلت دراسة (Capie 2005) إلى أن الذهب يعتبر أداة فعالة للتقلبات في أسعار الدولار الأمريكي من خلال تقدير مرونة استجابة الذهب للتغيرات الحادثة في أسواق الصرف الأجنبي، ففي الفترات التي يميل فيها الذهب للارتفاع يتجه الدولار إلى التراجع وتدهور قيمته.⁴

قام كل من (Dirk G. Baur, Thomas K. McDermott) بدراسة بين 1979 و 2009 حول دور الذهب في النظام المالي العالمي، وذلك باختبار فرضية أن الذهب يشكل أصلاً مالياً آمناً يوفر للمستثمرين الحماية من الخسائر التي تحدث في الأسواق المالية، وتوصلوا إلى شواهد قوية تؤيد صحة هذه الفرضية في أغلب الدول المتقدمة، من خلال البيانات اليومية للأسواق المالية خصوصاً عند حدوث صدمات حادة، حيث لوحظ أن هناك عملية شراء هستيرية للذهب بعد حدوث أي صدمة خصوصاً خلال أزمة الرهن العقاري، وخلال أزمة انهيار سوق الأسهم سنة 1987.

يشكل الذهب الملاذ الآمن وأداة تحوط فعالة في أغلب الأسواق المالية الأوروبية والأمريكية، كما أن الذهب يسلك سلوكاً يسهم في إرساء الاستقرار في النظام المالي العالمي من خلال تقليص الخسائر بعد حدوث صدمات حادة.⁵ وفي دراسة مهمة لـ (Wainwright Economics) توصلت إلى أن الذهب هو أفضل مؤشر للدلالة على التضخم، وأن الذهب هو الأداة الأكثر فعالية ضد صدمات التضخم، كما يعتبر المؤشر الأكثر دقة حول مستقبل التضخم، وتقدم الدراسة أدلة قوية على أن الذهب أحسن وسيلة للتحوط في حالة وقوع صدمات اقتصادية، لأن

الذهب هو أحد الأصول التي ترتفع مع ارتفاع معدلات التضخم، حيث ترتفع بشكل أكبر من معدل التضخم، كما أوضحت دراسة (Oxford Economics research) حول الذهب أثر التضخم والانكماش على التضخم، وتوصلت إلى أن الذهب وسيلة تحوط جيدة في حالتي التضخم والانكماش، كما أثبتت عدة دراسات أخرى أن الذهب يلعب دورا فريدا من نوعه في كأداة لتنويع محافظ المستثمرين خصوصا في أوقات أزمة العملة وأزمة المخاطر النظامية.

وفي دراسة للمجلس العالمي للذهب توصل إلى أن زيادة العرض النقدي بنسبة 1% سوف تؤدي إلى زيادة في أسعار الذهب بـ 0,9% بعد مرور ستة أشهر.⁶ فعندما ينمو العرض النقدي العالمي بمعدل أسرع من معدل نمو الاقتصاد العالمي المطلوب يزداد معدل التضخم، وتصبح كمية النقود أكبر من السلع والخدمات والأصول الأخرى، وهذا ما يتسبب في التضخم وانحطاط قيمة النقود الورقية وزيادة الاهتمام بالأصول الحقيقية كالذهب.⁷ كما توصل (Juan Carlos Artigas) إلى أن زيادة العرض النقدي بنسبة 1% في كل من الولايات المتحدة الأمريكية، والاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة والهند يؤدي إلى زيادة سعر الذهب بنسبة 0,9%، 0,5%، 0,7%، و0,05%، على التوالي.⁸ عودة الاهتمام بالذهب لم تقتصر فقط على زيادة البنوك المركزية لاحتياطياتها الذهبية بعد الأزمة المالية العالمية، بل تعادها إلى درجة طرح العودة إلى الذهب قضية عامة يقررها الشعب، ففي 30 نوفمبر 2014 صوت السويسريون على قانون يجبر البنك الوطني السويسري لزيادة احتياطياتها من الذهب بحيث لا يجب أن تقل عن 20% من إجمالي موجوداته،⁹ كما يلتزم البنك الوطني السويسري بالاحتفاظ بذهبه داخل سويسرا، وتعكس هذه المبادرة الاهتمام بالذهب مرة أخرى وإجبار البنوك المركزية على الحد من إصدار النقود الورقية والحفاظ على القوة الشرائية للفرنك السويسري، كما تتم تنامي الوعي لدى الرأي العام وإدراكه لخطورة ما تقوم به المصارف المركزية الغربية، تجدر الإشارة إلى الفرنك السويسري قد فقد أكثر من 90 بالمائة منذ سنة 1914 وإلى غاية 2014، في حين فقد الدولار الأمريكي أكثر من 97% خلال هذه الفترة.

رغم من أن الدولار الأمريكي لا يزال يحتفظ بحصة الأسد في احتياطات الصرف الدولية إلا أن الحكومات المختلفة تحتاج إلى تنويع احتياطياتها بحيث تشمل احتياطات عالية الجودة وتتمتع بسيولة مرتفعة وفي نفس الوقت خالية من مخاطر الائتمان، وهي السياسة التي تنتهجها العديد من الدول كالصين والهند وروسيا.¹⁰

ثانيا: الدينار الذهبي والدرهم الفضي يعودان من ماليزيا

لعل أبرز من تصدى لظلم واحتيال النظام المالي العالمي الراهن ورفع راية الإصلاح وإدانة هذا النظام والدعوة إلى تبني النقود ذات القيمة الذاتية ونظام الدينار الذهبي هم من المفكرين الغربيين نشأة وتعلما والذين اعتنقوا الإسلام وأدركوا حجم الخطر الذي يقوم عليه النظام المالي العالمي، على رأسهم المفكر والفيلسوف الاسكتلندي (Ian Dallas)

المعروف بالشيخ عبد القدير الصوفي مؤسس منظمة المرابطين العالمية والتي لها أتباع في كل بقاع العالم، وتلميذه الاسباني الشيخ عمر إبراهيم فاديلو (فيرناندو فاديلو) رائد حركة الدينار الذهبي. فقد بدأت منظمة المرابطين ما يسمى بحركة الدينار الذهبي والدرهم الفضي في ماليزيا منذ منتصف الثمانينات من القرن الماضي.

وترى الحركة أن استعادة المجتمع الإسلامي للسيادة يرتبط برفض النظام المالي العالمي الربوي والمؤسسات التابعة له، كما يقرون بأن هذا العصر لم يبق فيه جانب من جوانب الحياة وإلا وقد مسه الربا، والربا حسبهم من أعظم المعاملات الظالمة المسموح به في الدول الليبرالية الديمقراطية، ويصف الشيخ عبد القدير الربا بأنه الداء الذي يقف وراء الكوارث العالمية من حروب ومجاعات وكوارث إيكولوجية. ويعتبر كتاب طلبة الشيخ عبد القدير بعنوان (الربا: السبب الجذري للظلم في الوقت الراهن، Usury: the root cause of the injustices of our time) سنة 1989 بداية لتضافر جهود طلبة الشيخ عبد القدير لتوضيح خطورة المسألة للمسلمين وغير المسلمين على حد سواء. كما تطرق في الكتاب إلى طبيعة النقود الورقية كمحرك أساسي للربا في الاقتصاد الغربي الرأسمالي واستخدامها كأداة للقهر والاستعباد ضد الدول النامية للعالم، والتي يجب عليها الانخراط في هذا النظام رغما عنها تحت مسمى اقتصاد السوق والقوانين الدولية التي تفرض الدولار الأمريكي كعملة رئيسية في التجارة الدولية، حيث تقوم هذه البلدان بتقديم سلع وبضائع حقيقية فيما تتلقى في المقابل أوراق نقدية تفقد قيمتها باستمرار بمرور الوقت.

قامت حركة المرابطين بالدعوة إلى استخدام الدينار الذهبي والدرهم الفضي في ماليزيا كبديل للعملة المتداولة في الاقتصاد، وبالرغم من عدم وجود الدينار الذهبي بين أيديهم في ذلك الوقت واصلت الحركة الدعوة لاستخدام الدينار الذهبي والدرهم الفضي والعودة لنظام المعدنين في المستقبل بدل النقود الورقية.

لم تلق الفكرة في البداية قبولا، على أساس أن العالم يتقدم نحو النقود البلاستيكية وبطاقات الائتمان وأن عهد نظام المعدنين قد ولى مع العصور الوسطى. وفي المقابل اعترفت الكثير من الجهات أن أهمية نظام الدينار والدرهم أكبر مما يتصور، فهو يساعد على التخلص من الربا والممارسات الربوية المرتبطة بالنقود الورقية كتراجع قيمة النقود بمرور الزمن وما يتركه من آثار سلبية، كما سيساعدان على تقليص الظلم في السوق والتجارة. وبالنظر إلى الواقع الاقتصادي والمالي العالمي الراهن فقد تم تجاوز الذهب والفضة ليس لكونهما غير عمليين وإنما نظرا لتلقيين المبادئ الاقتصادية الليبرالية تعليما وتطبيقا.

اكتسبت الحركة بمرور الوقت دعما واسعا من الجمهور في البداية، خصوصا أولئك الذين فهموا حقيقة الدينار الذهبي والدرهم الفضي، وذلك في إسهام الدينار الذهبي في التخلص من الاستعباد الذي يفرضه النظام المصرفي والمالي الربوي والطبيعة الربوية للنقود الورقية، وتجنب المضاربة وتلاعب تجار العملة بالعملة بالعملة الورقية.

وقد عين الشيخ عبد القدير الدكتور عمر إبراهيم فاديلو باعتباره الشخص الذي له القدرة والإمكانية اللازمة لإثارة الاهتمام بالتجارة الإسلامية ثم تعيينه رئيساً لحركة المرابطين الدولية.

منذ منتصف الثمانينات وإلى غاية اليوم قام الدكتور عمر إبراهيم فاديلو ببذل جهود كبيرة والسفر إلى ماليزيا واندونيسيا باعتبار هاتين الدولتين من الدول التي تتوفر فيها ظروف كبيرة لإعادة بعث التجارة الإسلامية، وقد شهدت هذه الفترة نشاطاً كبيراً لحركة المرابطين في الترويج لعودة الدينار الذهبي والدرهم الفضي متبوعين بالاندونيسيين. وفي سنة 1992 قامت حركة المجتمع الإسلامي في غرناطة وطلبة الشيخ عبد القادر الصوفي بإشراف دار سك النقود الإسلامية العالمية بضرب أول دينار ذهبي في العصر الحديث حسب معيار أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه، 22 قيراط بنسبة 91,6 نقاء ووزن 4,25 غرام في حين أن الدرهم يزن 2,975 غرام والتي تم تبنيتها من طرف المنظمة الإسلامية للتجارة.

وفي سنة 1995 أصبح تداول الدينار الذهبي والدرهم الفضي حقيقة، وبدأ تداول النقود الحقيقية من جديد والتي سكتها دار سك النقود الإسلامية العالمية، فانتقل بذلك من النظرية إلى التطبيق، ومن أجل الوصول إلى أكبر شريحة ممكنة من الناس تم الترويج للدينار الذهبي والدرهم الفضي لاستخدامها كأداة للادخار على أساس ما تحمله من قيمة جوهرية، واستخدامها في دفع المهر إذ تعتبر من الممارسات التقليدية التي يقوم بها المسلمون، ودفع الزكاة حيث تعتبر الأداة الأنسب لذلك حيث جرت العادة على تقييم نصاب الزكاة على أساس الذهب والفضة.

من المعلوم أنه بعد إلغاء الخلافة العثمانية انتهى الوجود الفعلي للدينار الذهبي والدرهم الفضي في النظام المالي العالمي، إلى أن أعيد بعثه وإطلاقه لأول مرة بشكل رسمي في 7 نوفمبر من سنة 2001 من طرف دار سك النقود الإسلامية العالمية ومقرها في ماليزيا بالتعاون مع شركة الصرف توماس كوك روستماني والبنك الإسلامي في دبي،¹¹ ويتم بيع وتسويق الدينار الذهبي في الإمارات السبعة في دولة الإمارات العربية المتحدة لدى فروع توماس كوك روستماني ومصرف دبي الإسلامي، وهي المرة الأولى التي يدخل فيها الدينار الذهبي للتداول مرة أخرى بعد سقوط الخلافة العثمانية، وكان أحد المشرفين والمتكلمين في هذا الحدث هو البروفيسور عمر إبراهيم فاديلو رائد الدينار الذهبي في العصر الحديث ومدير شركة الدينار الإلكتروني، والذي أكد أن الدينار الذهبي هو رمز وحدة الأمة وإعادة العمل به ضرورة لا مفر منها.¹²

وتوجد عدة شركات للدينار الذهبي في العالم خارج ماليزيا، وهي في دبي، إسبانيا، الإمارات العربية المتحدة، إندونيسيا، وتعتبر دار السك الملكية في ماليزيا أول منتج للدينار الذهبي في ماليزيا والتي تم إنشائها في 27 جويلية من سنة 2003.¹³

تجدد الإشارة إلى أن أزمة جنوب شرق آسيا سنة 1997، تعتبر مرحلة فارقة في تاريخ حركة الدينار الذهبي في ماليزيا، فقد أتاحت الفرصة لنشطاء حركة الدينار الذهبي بالوصول إلى أكبر شريحة ممكنة من الجمهور ووقفهم على حقيقة النظام المالي والمصرفي الربوي وعلل الرأسمالية الغربية.

تعتبر دراسة (Umar Ibrahim Vadillo, 1996)¹⁴ من أولى الدراسات التي عالجت مسألة الدينار الذهبي والدرهم الفضي في العصر الحديث، ومن الدراسات التي كان لها أثر في إقناع رئيس الوزراء الماليزي محمد مهاتير بأهمية الدينار الذهبي بعد أزمة جنوب شرق آسيا سنة 1997، وهي دراسة للنقود في ضوء الشريعة الإسلامية، حيث تطرق فيها الباحث إلى مفهوم النقود في الشريعة الإسلامية، وما يجب أن تكون عليه، كما ترى الدراسة ضرورة استعادة النقد الصحيح وحرية اختيار الناس لوسيلة التبادل التي يريدونها من أجل تفادي التلاعب بقيمة العملة وأداء وظيفتها كمخزن للقيمة وحمايتها من التقلبات، بعد أن بلغ حجم النقود الورقية أو الاصطناعية أرقاماً فلكية، وصار النظام النقدي قائماً على النقود مجردة القيمة يتحكم فيه الساسة ورجال المصارف ويخضع لسלטنتهم، حيث يعتبرهم الباحث من المساهمين الرئيسيين في البؤس الاقتصادي العالمي، ويستعين الباحث بمقولة الرئيس الأمريكي جفرسون للتوعية بمدى خطورة البنوك¹⁵، حيث يرى الباحث أن وضع قيود على إصدار النقود الورقية وحظر التعامل بالفائدة سيساهم في تقديم الحلول لمجتمعنا الإسلامي والعالم، ويرى أن البنوك الإسلامية بما هي عليه اليوم لا تقل سوءاً من البنوك التقليدية لأنها تمنع المسلمين من تقديم إجابات حقيقية لمشاكل اليوم. كما أن استعادة التعامل بالدينار الذهبي والدرهم الفضي سيساهم في استعادة العدالة الاجتماعية، وهي الكفيلة بلعب دور النقود في الشريعة الإسلامية، فالناس أحرار في اختيار وسيلة التبادل بينهم، كما أن نقود العالم اليوم هي عبارة عن ديون والديون لا يمكن أن تكون وسيلة تبادل وتؤدي دور النقود في الشريعة الإسلامية، ويقترح الباحث لاستعادة الدينار والدرهم في المجتمع الإسلامي البداية بالإصلاح من أسفل إلى أعلى وليس العكس، أي الانطلاق من القاعدة الجماهيرية الواسعة. تجدد الإشارة إلى أنه بعد صدور هذه الدراسة وجهود امتدت لسنوات طويلة تمكن الشيخ عمر إبراهيم فاديلو من تجسيد هذا الهدف بعد أن أقنع العديد من المحافظات في ماليزيا بتبني الدينار والدرهم الفضي.

ومنذ الربع الثالث من عام 1997 وحتى 2001 نشرت العديد من المقالات حول الدينار الذهبي ونقد الرأسمالية الغربية في أكبر الصحف الوطنية في ماليزيا، وقد كانت هذه الأزمة فرصة لحركة الدينار الذهبي للتواصل مع رئيس الوزراء الماليزي محمد مهاتير وعرض فكرهم عليه من خلال إهدائه كتب وأبحاث عن الدينار الذهبي بالإضافة إلى القطع النقدية للدينار الذهبي.

ثالثا: التجربة الماليزية والاندونيسية في استخدام الدينار الذهبي والدرهم الفضي

قامت كل من ولايتي كيلانتان وبيراك الماليزية بتبني الدينار الذهبي والدرهم الفضي إلى جانب العملة الماليزية وذلك لأول مرة في التاريخ المعاصر.

أ- تجربة ولاية كيلانتان:

توجت جهود حركة المرابطين بإقناع المسؤولين على ولاية كيلانتان بعد رئيس الوزراء السابق محمد مهاتير بتبني الدينار الذهبي كعملة جديدة في التداول، وقد أبدى الحزب الإسلامي الماليزي (الحزب المسيطر على حكومة كيلانتان) اهتماما ودعما كبيرا للدينار الذهبي والدرهم الفضي مقارنة بالأحزاب الأخرى، فقد أعلن في اجتماعه السنوي في كيلانتان في ماي 1998 دعمه للدينار الذهبي وقيامه بشراء ما قيمته 800000 رينغيت ماليزي مقابل الدينار الذهبي، وتقديمه لشعب كيلانتان في تجمع شعبي في اليوم الموالي. وبذلك تعتبر ولاية كيلانتان الماليزية¹⁶ أول إقليم في ماليزيا يطلق الدينار الذهبي كعملة متداولة وذلك بشكل رسمي في 20 سبتمبر 2006، وهي خطوة يجب أن نتمنى كثيرا من طرف المسلمين ذلك أن أربعة أجيال كاملة لم تشهد الدينار الذهبي أي منذ سقوط الخلافة العثمانية، ويهدف الأشخاص الذين يشترون الدينار الذهبي إلى التعامل به على أنها أداة استثمارية جديدة، بما أن قيمة الذهب في ماليزيا في ارتفاع مستمر من وقت لآخر والتي تنعكس من خلال ارتفاع أسعار الذهب في السوق العالمية، وتدهور قيمة النقود الورقية بشكل مستمر.¹⁷ اعتبرت خطوة ضرب الدينار الذهبي مهمة للغاية وضرورية جدا، لأنه من خلال هذه الآلية فقط يمكن وصول الدينار الذهبي إلى أيدي الناس وامتلاكه بصفة حقيقية مما يكسر الحاجز النفسي لدى الناس وأن بإمكانهم تداول الدينار الذهبي عوض الأوراق النقدية فقط.

وفي سنة 2002 بدأ سك أول الدنانير الذهبية في ماليزيا عندما قامت المنظمة الإسلامية للتجارة بضرر 5 كغ من الذهب حسب معيار عمر ابن الخطاب رضي الله عنه وهو المعيار الذي تبنته المنظمة، وتم تنفيذه بواسطة دار السك الملكية الماليزية في 28 جويلية سنة 2003، وأخرجت أول دفعة للاستعمال العام للتداول واستخدامها جزئيا في دفع أجور العمال وكانت القطع النقدية من فئة 1 دينار وربع دينار.

قامت حكومة كيلانتان بإصدار تفويض إلى دار سك النقود الإسلامية العالمية في أبو ظبي لسك سلسلة من القطع النقدية الذهبية والفضية، وهي كالتالي: بالنسبة للذهب فهي 1 دينار و2 دينار و5 دينار و8 دينار، أما بالنسبة للفضة فهي: 1 درهم، 2 درهم، 5 درهم، 10 درهم، 20 درهم، وتباع هذه النقود في كيلانتان منذ 2010، وتصدر الإشارة إلى أن حكومة كيلانتان قد قامت في 25 أوت 2011 بجمع الزكاة وتوزيعها على الناس بواسطة الدينار الذهبي والدرهم الفضي.¹⁸ ويجري بيع وتسويق الدينار الذهبي وتداوله في كيلانتان في سلسلة المحلات المعروفة بمحلات الرهن، وذلك لتمكين الجمهور من استخدامه كمدخرات أو وسيلة دفع أو استعماله أيضا في دفع الزكاة

والمهر والهبات. وفي سنة 2007 تم تنظيم ملتقى دولي آخر حول الدينار الذهبي في الوقت الراهن، وفيه تم استخدام مصطلح الدينارين (Denarist) للإشارة إلى نشطاء حركة الدينار الذهبي.

تجدر الإشارة إلى أن بذل الجهود لضرب الدينار الذهبي في ماليزيا بدأت سنة 2000 من طرف رئيس الوزراء السابق داتو سييري عبد الله حاجي أحمد بدوي في متحف الفنون الإسلامية والذي استضاف الملتقى الدولي الرابع للاقتصاد السياسي الإسلامي، والذي نظّمته جامعة ساين الماليزية بالتعاون مع بعض المنظمات.

كما تم إدخال الدينار الإلكتروني (e-dinar) وهو قائم على نظام الدفع والتسوية الإلكتروني والتي تسهل تسوية المعاملات المدعومة بالذهب، وكل دينار الكتروني (e-dinar) يساوي بالضبط 4,25 غرام من الذهب الخالص.

بعد إطلاق الدينار الذهبي وترويجه في كيلانتان، يرى العديد من المحللين أن الدينار الذهبي أو أي نظام مدفوعات ذهبي سوف تكون له آفاق واعدة في المستقبل وذلك لعدة أسباب، فقد أصبح الجمهور أكثر إدراكا لمكامن الخلل في النظام المالي الحالي، كما أن التطور الحاصل في وسائل الإعلام والاتصال تعتبر عوامل مساعدة على صعود الدينار الذهبي الإلكتروني، حتى وإن لم تتوفر الإرادة السياسية اللازمة، كما لا يتطلب تبني الدينار الذهبي لتنظيمات جديدة، فهذا النظام من السهولة بما يجعل الأفراد يستثمرون في الذهب، إلا في بعض الحالات التي يتطلب إصدار قوانين لتحويل الذهب بين الدول المختلفة، كما أن الذهب في حد ذاته يمتلك آفاقا مستقبلية تجعله عملة عالمية كما تنبأ بذلك العديد من المحللين والاقتصاديين، فقد لعب هذا الدور لقرون عديدة في الماضي.¹⁹

ب- الدينار الذهبي لولاية بيراك:

في 28 فيفري 2011 أطلق رئيس وزراء ولاية بيراك الماليزية الدينار الذهبي والدرهم الفضي الخاص بولاية بيراك، لتلحق بولاية كيلانتان، وتحت ولاية بيراك مواطنيها على الإقبال على الدينار الذهبي والاستخدامات الأخرى للدينار والدرهم، وذلك من خلال استخدامها كهدايا في المناسبات المختلفة كالزواج أو المهر أو الولادات الجديدة، ويتوقع من هذا المشروع تعزيز الوضع الاقتصادي في ولاية بيراك عن طريق خلق فرص العمل وخلق مشاريع تجارية جديدة بما في ذلك الاستثمار في تعدين الذهب وسك وتصميم العملة الذهبية على المدى الطويل وغيرها من الأعمال التي ستجلب مزيدا من الفرص للأعمال التجارية.

ج- التجربة الاندونيسية في استخدام الدينار الذهبي والدرهم الفضي:

كان لتأثير أزمة جنوب شرق آسيا وقع كبير على الاقتصاد الاندونيسي حيث اضطرت الحكومة الاندونيسية إلى الاقتراض من صندوق النقد الدولي لمواجهة الأزمة، بعد أن فقدت ثروتها القومية بين عشية وضحاها جراء المضاربة على الروبية وانخفاضها بشكل كبير. لذلك تفتن المسؤولون إلى الدينار الذهبي والدرهم الفضي متأثرين في ذلك بالماليين وحركة المرابطين الدولية وقاموا بإنشاء دار سك إسلامية في نوسانترا لضرب الدينار والدرهم حسب معايير

المنظمة الإسلامية للتجارة، كما ضربوا نقوداً ذهبية وفضية ذات القيم الصغيرة وذلك لاستخدامها كمدخرات لأداء فريضة الحج، وتوجد اليوم في إندونيسيا واحدة من أنجح المنظمات في تسويق وترويج وبيع وشراء الدينار الذهبي وهي وكالة أدينا (Adina).²⁰

ويتم تداول أربعة أنواع من القطع النقدية للدينار الذهبي ونوعين للدرهم الفضي في إندونيسيا، بالنسبة للدينار هناك فئة 2 دينار و1 دينار و1\2 دينار و1\4 دينار، في حين أن فئة الدرهم يتم تداول قطعة 1 درهم وقطعة 5 درهم. ويقوم الاندونيسيون بادخار المال لسنوات عديدة من أجل أداء فريضة الحج، حيث يحج سنوياً حوالي 220 ألف اندونيسي تقريباً، ونظراً لتدهور قيمة الروبية الاندونيسية وكون شريحة واسعة من الحجاج من الفئات الفقيرة فإن مدخراتهم تتعرض لتآكل قوتها الشرائية وتتدهور بمرور الوقت مما يجعل تكاليف الحج أعلى، وتشير إحدى الدراسات حول تكلفة الحج بين سنة 2000 و2006 إلى أنها تراوحت بين 2600 و2900 دولار أمريكي، في حين أن تكلفة الحج بالروبية في ارتفاع مستمر، إلا أن الأمر الملفت للانتباه والجدير بالذكر هو تراجع تكلفة الحج مقومة بالدينار الذهبي بنسبة 15% إلى 20% سنوياً، فعلى سبيل المثال انخفضت تكلفة الحج سنة 2006 بنسبة 32,3% مقارنة بسنة 2005، حيث انخفضت من 46 دينار ذهبي إلى 32 دينار ذهبي. وخلال 5 سنوات انخفضت تكلفة الحج من 70 دينار ذهبي إلى 32 دينار ذهبي أي بانخفاض قدره 38 دينار ذهبي!²¹

يتضح من هذا أن استخدام الدينار الذهبي كأداة للدخار لأداء فريضة الحج قد ساهم في حماية القوة الشرائية من التدهور وفقدان قيمة النقود، وهو ما يكفي للدلالة على أهمية وفعالية الدينار الذهبي في حماية أصول وثروات المسلمين من الضياع، وضرورة تعميمه على كل الدول الإسلامية للوقوف في وجه المخططات التي تستهدف استنزاف ثروات الأمة. وهنا يطرح السؤال التالي نفسه من المثال أعلاه، ما هي حجم الخسائر التي يتعرض لها المسلمون جراء التلاعب بقيمة النقود في النظام المالي العالمي، ولماذا تقف الحكومات والشعوب الإسلامية صامتة إزاء هذا الوضع؟

رابعاً: بعض التجارب الغربية الراهنة في تبي العملة الذهبية والفضية

شهدت ولاية يوتا الأمريكية (Utah) مؤخراً الأمريكية عودة نظام قاعدة المعدنين، فقد اعترفت هذه الولاية التي يقطنها 3 ملايين نسمة بالذهب والفضة كأدوات دفع ووسائل لتسوية المدفوعات متحدياً بذلك السلطة المركزية في واشنطن، كما أن القانون في يوتا اعترف بكل من السبائك الذهبية والسبائك الفضية بوصفها عملة قابلة للاستخدام والتداول داخل حدود الولاية، وتستثنى مبيعات القطع النقدية من دفع ضرائب عليها. ينص القانون الجديد: «تدعى العملة النقدية الذهبية بالنسر الذهبي الأمريكي، ويبدأ وزنها من 0.1 أونصة وفتاتها (5 - 50 دولاراً)». وبالنسبة للعملة النقدية الفضية: «تدعى العملة النقدية الفضية» بالنسر الفضي الأمريكي ويبلغ وزنها 1 أونصة وهي من فئة (1 دولار) ويكمل القانون نصه: «يقبل كل من نوعي العملة النقدية لشراء أي نوع من أنواع البضائع أو الخدمات

وفقاً للسعر الحقيقي للمعادن الثمينة (ذهب وفضة). ومثلما هو الحال في الدينار الذهبي الإلكتروني، فقد قامت الولاية قبيل إقرار القانون المالي المذكور بإجراء مهم ومبتكر، حيث أنشأت مخزناً للذهب والفضة لكي تجنّب المواطنين استخدام العملة النقدية المعدنية التي أقرت مباشرةً بما سيسببه هذا الأمر من مشقةً وعناءً كبيرين عليهم وعبر هذه العملية، بات بالإمكان حفظ القطع النقدية بنوعيتها هناك، وإتاحة التصرف بها من أصحابها عبر بطاقة ائتمانية تماماً كما لو أنهم يمتلكون حسابات مصرفية بالدولار العادي. ومن الجدير بالذكر أن قيمة هذه العملة النقدية يتم تحديدها على أساس أسعار المعدن بالدولار الأمريكي وفقاً لـ (مؤشر لندن اليومي). وحسب إدوين فييرا (Edwin Viera) رئيس التحالف الوطني للميثاق النقدي، يمكن أن يؤدي تبني ولاية يوتا لهذا المشروع إلى ما يعرف بأثر الدومينو، وهو ما حدث فعلاً، فقد التحقت ولاية أريزونا بولاية يوتا، حيث أقر مجلس الشيوخ للولاية تشريعاً يسمح بتداول العملة الذهبية والفضية وتعتزم طرحها للتداول مع منتصف 2014. كما يجري استعراض مقترحات ماثلة في 13 ولاية أخرى، بالإضافة إلى تقديم أعضاء من مجلس الشيوخ من ولاية كارولينا الجنوبية، مينسوتا، أيوا، جورجيا، أيداهو، إنديانا، لمسودة قانون يسمح باستعمال العملات الذهبية والفضية لبلدان أخرى كعملة قانونية، كالعلة الموجودة في جنوب إفريقيا الكروغراند (Krugerrand)، والفيلارمونية النمساوية (Philharmonic). كما أن هناك نداءات منفصلة تدعو للعودة إلى الذهب عبر اعتماده كمعيار أو مقياس للعملة، وهي الطريقة التي كانت تجري عليها الأمور في الولايات المتحدة الأمريكية حتى استلام فرانكلين ديلاانو روزفلت لزاما الحكم، فقد أعلن رون بول -الناقد الشهير للنظام الاحتياطي الفيدرالي وعضو الكونغرس الأمريكي- عن تأييده لهذه الفكرة أكثر من مرة، حيث يريد رون بول أن يضع «لجاماً ذهبياً» على طباعة العملة الورقية، بمعنى آخر، فإن بول يقترح أن يتم ربط إصدار الدولار بنسبة محددة من الاحتياطي الذهبي للولايات المتحدة (والذي يبلغ 8133,5 طن من الذهب حسب إحصائية شهر مارس 2013. إلا أن بول لم يجدد فيما إذا كانت الخطة تتضمن عملية تبادل حر بين الأوراق النقدية من جهة والذهب من جهة ثانية، أي العملة الورقية مقابل الذهب وهو ما كان سائداً في الفترة التي سبقت عام 1933.

خاتمة:

توصلنا من خلال هذا البحث أن عودة الاهتمام بالدينار الذهبي في الوقت الراهن هي نتيجة لإدراك نخبة من العلماء والمفكرين والقادة من الدول الإسلامية لخطورة النظام المالي العالمي الراهن والمؤسسات التابعة له، وإدراكهم أيضاً لخطورة النظام النقدي العالمي القائم على النقود الورقية باعتبارها المحرك الأساسي للربا واستخدامها كأداة لفقر واستعباد الدول النامية. تعتبر حركة أو منظمة المرابطين العالمية من الأوائل الذين دعوا إلى استخدام الدينار الذهبي والدرهم الفضي في ماليزيا كبديل للعملة المتداولة في الاقتصاد، كما تعتبر أزمة جنوب شرق آسيا منعرجاً مهماً في

تاريخ الدينار الذهبي الحديث فقد أتاحت الأزمة الفرصة لحركة الدينار الذهبي بالوصول إلى أكبر شريحة ممكنة من الجمهور ووقوفهم على حقيقة النظام المالي العالمي الربوي وعلل الرأسمالية الغربية، واستطاعوا بذلك إقناع رئيس الوزراء الماليزي محمد مهاتير بأهمية الدينار الذهبي، وقد بدأت ولاية كيلانتان بضرب الدينار الذهبي سنة 2002 وتقديمه للجمهور رسمياً في سنة 2010، حيث يمكن للجمهور استخدامها كمدخرات أو وسيلة دفع أو استعماله في دفع الزكاة والمهور، وفي سنة 2011 التحقت ولاية بيراك بكيلانتان بسكها للدينار والدرهم الفضي، كما قامت إندونيسيا متأثرة بماليزيا ومنظمة المرابطين العالمية بإنشاء دار سك إسلامية في نوسانترا لضرب الدينار والدرهم حسب معايير المنظمة العالمية للتجارة الإسلامية، ولم يقتصر الأمر على الدول الإسلامية فقد انتقلت العدوى إلى الولايات المتحدة الأمريكية بتبني ولاية يوتا للعملة الذهبية والفضية، وذلك بعد تنامي الوعي حول خطورة النظام المالي القائم على النقود الورقية والذي لا يحفظ حقوق الناس من الضياع.

الهوامش

- ¹ World Gold Council, **Gold Investor: Risk management and capital preservation**, Volume 4, October 2013, p 19.
- ² World Gold Council, **Gold, the renminbi and the multi-currency reserve system**, London, January 2013, p 38.
- ³R. Peter W. Millar, **The relevance and importance of Gold in the World Monetary System**, Orton, Moray, Scotland IV32 7QE , p 01.
- ⁴ Mark Joy, **Gold and the US dollar: Hedge or haven?** Finance Research Letters, 8 120–131, (2011), p. 121.
- ⁵ Dirk G. Baur Thomas K. McDermott, **Is gold a safe haven? International evidence**, Journal of Banking & Finance 34, 2010, p1886–1898.
- ⁶ Mark O'Byrne, **Gold is a safe heaven asset**, Gold core, UK, 2014, p 1-11.
- ⁷ World Gold Council, **op-cit**, p20.
- ⁸ Juan Carlos Artigas, **Linking global money supply to gold and to future inflation**, World Gold Council, February 2010, p 08.
- ⁹ **Ronan Manly, Save Our Swiss Gold - Game Changer For Gold?** accessed 17/10/2014, <http://www.gold-eagle.com/article/%E2%80%9Csave-our-swiss-gold-%E2%80%9D-game-changer-gold>.
- ¹⁰ World Gold Council, **op-cit**, p.20.
- ¹¹ Salmy Edawati Yaacob, **The Reality Of Gold Dinar Application In Malaysia**, Advances in Natural and Applied Sciences, 6(3): 341-347, Malaysia, 2012, p 341.
- ¹²Ibrahim Abu Bakr, **The Islamic Theological Symbols on the Gold Dinar and Silver Dirham Currencies: Historical and Theological Perusals**, accessed 14/09/2014 http://islam.gov.my/.../sites/.../08_Ibrahim_Bakar.pdf.
- ¹³ Salmy Edawati Yaacob, **op-cit**, p 341.
- ¹⁴ Umar Ibrahim Vadillo, **Return of the Gold Dinar: Study of Money in Islamic Law**, Bookwork, USA, 1996.

¹⁵ من المقولات المشهورة للرئيس الأمريكي جيفرسون: " إن المؤسسات المصرفية هي أشد خطراً على حريتنا من جيوش الأعداء"، وفي مقولة أخرى: " يجب استرجاع سلطة إصدار النقود من هذه البنوك وإعادة لها للشعب".

16 كِلَنْتَن أو كيلانتان (Kelantan) دار النعيم هي إقليم في ماليزيا وتقع في شمال شرق شبه جزيرة الملايو، وعاصمة الإقليم هي مدينة كوتا بھارو، تاريخياً ارتبطت كلنتن بوشائج قوية مع مملكة فطاني (إقليم إسلامي في تايلاند يسعى الآن للاستقلال). وبالرغم من أن كلنتن وفطاني اليوم تتبعان دولتان مختلفتان (ماليزيا وتايلند) إلا أن الشعب على جانبي الحدود هو نفس الشعب ثقافياً وعرقياً ودينياً. وكل يوم يعبر الآلاف الحدود من جانبيها ليزوروا أقاربهم في الطرف الآخر.

تبلغ مساحة كيلانتان 15099 كم² وعدد سكانها 1,459,994 نسمة، يشكل المسلمون فيها نسبة 95,2% و3,8% بوزيون و0,3% نصارى و0,5% هندوس و0,5% ديانات أخرى ولا دينيين.

توجد كيلانتان تحت حكم الحزب الإسلامي الماليزي منذ عام 1990، وأعيد انتخابه في 1995 و1999 و2004، وهي الآن واحدة من الولايات الأربع التي لا يحكمها الحزب الوطني الائتلافي بعد انتخابات 2008.

يعتمد اقتصاد كيلانتان على الزراعة بصفة أساسية ويسيطر عليها الأرز والمطاط والتبغ مع انتشار الصيد على ساحل يقدر بـ 96 كم بالإضافة إلى انتشار الصناعات المنزلية والحرف التقليدية كحفر الخشب والنسيج، بالإضافة إلى نمو قطاع السياحة بشكل كبير خلال السنوات الماضية وهو ما يلاحظ من خلال إنشاء العديد من الفنادق ذات السمعة الجيدة ومراكز التسوق الحديثة لتلبية حاجات الناس في المناطق الحضرية.

17 Wan Mohd Firdaus Wan Mohammad, Azzah Amran, **A study of the factors that influence investor in making gold dinar investment at Kota Bahru, Kelantan**, 2nd international conference on management proceeding 11th - 12th June 2012, Holiday villa beach resort & SPA, Langkawi Kedah, Malaysia, p 02.

18 **Gold Dinar & Silver Dirham**, accessed 14/09/2014, <http://www.sunnahmoney.com/gold-dinar-silver-dirham/#malaysia>.

19 Ahmad Kameel Mydin Meera, Hassanuddeen Abdul Aziz, proceedings of the 2002 international conference on **Stable and just global monetary system**, International Islamic university, 2002, KL, p 174.

20 Khalid Noor Shah, **The Islamic Gold Dinar Movement in Malaysia**, p169-170. accessed 15/09/2014.

http://e-muamalat.gov.my/sites/default/files/kertas_persidangan/2010/04/09_Khalid_Norshah.pdf.

21 Zaim Saidi, **the implementation of the Islamic gold dinar economy: the Indonesian experience**, (article on a book: real money and payment systems from an Islamic perspective, edited by Ahmad kameel mydin meera), IIUM press 2009, Malaysia, 2009, p 275-277.

22 Nicole Goodkind, **Arizona Becomes Second State to Approve Gold and Silver as Legal Tender**, accessed 21/09/2014, <http://finance.yahoo.com/blogs/daily-ticker/arizona-becomes-second-state-approve-gold-silver-legal-131138074.html>.